الجلسات: الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.7830 ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦	رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لإسبانيا وأوروغواي وأوكرانيا وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لدى الأمم المتحدة (S/2016/1034)	تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)	جمهورية كوريا	نائب الأمين العام؛ والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ورئيس مفوضية حقوق الإنسان	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	إقرار جدول الأعمال[أ] ٩-٥-١
S/PV.8130 ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧	رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأوروغواي وأوكرانيا وإيطاليا والسنغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لدى الأمم المتحدة (S/2017/1006)		جمهورية كوريا	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[ب]	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	إقرار جدول الأعمال[ج] ١٠-٣-٢

(أ) *المؤيدون:* إسبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وفرنسا، وماليزيا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان؛ *المعارضون:* الاتحاد الروسي، وأنغولا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ومصر؛ *الممتنعون عن التصويت:* السنغال.

(ب) شارك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باريس.

(ج) *المؤيدون:* أوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والسنغال، والسويد، وفرنسا، وكازاخستان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان؛ *المعارضون:* الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين؛ *الممتنعون عن التصويت:* إثيوبيا، ومصر.

٢٠ - الحالة في ميانمار

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات واعتمد بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بالبند المعنون ”الحالة في ميانمار“. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وجه الأمين العام رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أعرب فيها عن قلقه العميق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان السائدة في ولاية راخين بميانمار[٢٣٤]، وبالإشارة إلى المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته التي أجريت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، سلط الضوء على أهمية أن يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية لدعم الجهود المبذولة من أجل وضع حد للحلقة المفرغة من العنف وممارسة الضغط من أجل التحلي بضبط النفس والهدوء لتجنب وقوع كارثة إنسانية.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد المجلس أول جلسة علنية في إطار هذا البند منذ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩[٢٣٥]. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن التدهور الكبير في الحالة الإنسانية ومحنة الروهينغيا في أعقاب احتدام القتال بين حكومة ميانمار وقوات المتمردين منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧[٢٣٦].

(٢٣٤) S/2017/753.

(٢٣٥) انظر S/PV.8060. ولمزيد من المعلومات عن الجلسة التي عقدت في عام ٢٠٠٩، انظر S/PV.6161، *والمرجع، ملحق ٢٠٠٨-٢٠٠٩*، الجزء الأول، القسم ٢٢، ”الحالة في ميانمار“.

(٢٣٦) S/PV.8060، الصفحات ٢ إلى ٥.

وفي بيان رئاسي اعتمد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أدان المجلس بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق التي أدت إلى نزوح أكثر من ٦٠٧ ٠٠٠ شخص، معظمهم من أبناء طائفة الروهينغيا، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار. وأعاد المجلس التأكيد على سيادة ميانمار واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها، وشدد على أن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، ودعاها إلى كفالة عدم استخدام القوة العسكرية بشكل مفرط مرة أخرى، والتقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية فورا بشكل آمن ودون عوائق، والسماح بعودة النازحين واللاجئين طوعا وفي ظروف آمنة وكريمة، والعمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين التي يرأسها كوفي عنان[٢٣٧].

(٢٣٧) S/PRST/2017/22، الفقرات من الثانية إلى السادسة، والتاسعة والحادية عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، استمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع فيما يتعلق بالحالة في ولاية راخين. وخلال المناقشة، دعا أعضاء المجلس، مع الإحاطة علما بالخطوات الأولية المتخذة منذ اعتماد البيان الرئاسي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حكومة ميانمار إلى تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين وإلى العمل من أجل تحقيق المصالحة ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف[٢٣٨].

(٢٣٨) S/PV.8133، الصفحتان ٧ و ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (كازاخستان)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (مصر)؛ والصفحات ١٤ إلى ١٦ (السويد)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (إثيوبيا)؛ والصفحات ١٧ إلى ١٩ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (إيطاليا)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (أوروغواي)؛ والصفحة ٢٣ (السنغال)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (أوكرانيا).

الجلسات: الحالة في ميانمار

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8060 ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧			بنغلاديش، وميانمار[أ]		الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8085 ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧			بنغلاديش، وميانمار		جميع المدعوّين	S/PRST/2017/22
S/PV.8133 ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			بنغلاديش، وميانمار	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

(أ) مثل ميانمار المبعوث الخاص لمستشارة الدولة ومستشار الأمن الوطني.